Distr.
GENERAL

S/1999/773
10 July 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

مثلما تعلمون، مطلوب مني في الفقرة ٣ من الاتفاق المتعلق بالترتيبات الأمنية المؤرخ ٥ أيار/ مايو ١٩٩٩ والذي توصلت إليه حكومتا إندونيسيا والبرتغال والأمم المتحدة (A/53/951-S/1999/513، المرفق الثالث) أن أتأكد، قبل البدء في التسجيل واستنادا إلى التقييم الموضوعي الذي تجريه بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، من توافر الحالة الأمنية اللازمة لتنفيذ عملية الاستطلاع في ظروف سلمية. وفي ٤ أيار/ مايو ١٩٩٩، وافيت الطرفين، عن طريق مذكرة، بالعناصر الرئيسية التي من الضروري أن تكون متاحة لتمكيني من تحديد ما إذا كانت الظروف الأمنية اللازمة متوافرة لبدء المراحل التنفيذية لعملية الاستطلاع، ثم بينت تلك العناصر في الفقرة ٦ من تقريري المؤرخ ٥ أيار/ مايو المقدم إلى مجلس الأمن. ووفقا للجدول الزمني الأصلي للاستطلاع، كان من المقرر أن يبدأ التسجيل في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٩. وفي ذلك الوقت، أبلغت المجلس بأنه يتعذر عليّ التأكد من توافر الشروط اللازمة للشروع في المراحل التنفيذية لعملية الاستطلاع، بالنظر إلى الحالة الأمنية السائدة في معظم أنحاء تيمور الشرقية وعدم توافر فرص متساوية لجميع الأطراف (S/1999/705). وعلى وجه الخصوص، لاحظت أن أنشطة الميليشيا لا تزال تضيّق نطاق الحرية السياسية. ولاحظت أيضا أنني أود تمكين بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية من الوقت الكافي لتنتشر بالكامل. ولذلك أجلت تقييمي لمدة ثلاثة أسابيع حتى ١٣ تموز/يوليه.

وقد اضطلعت البعثة بالأعمال التحضيرية اللازمة للشروع في التسجيل في ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٩، وأبلغتُ المجلس بحدوث تحسن إلى حد ما في الحالة الأمنية في العاصمة، ديلي، وفي تيمور الشرقية ككل، وبخاصة في المقاطعات الغربية للإقليم، ولكن الحالة الأمنية تظل خطيرة بالرغم من نشر أفراد البعثة. والحوادث التي وقعت مؤخرا في مليانا، وفيكيكي وليكيكا والتي شملت أفرادا تابعين للبعثة أبرزت المشكلة الأوسع نطاقا المتمثلة في إفلات الميليشيا من العقاب. وقدمت لأعضاء المجلس، في جلسات الإحاطة الأخيرة، تفاصيل وافية عن أسباب ما يساورنا من قلق. ومن الضروري اتخاذ خطوات لكفالة تمكّن شعب تيمور الشرقية من المشاركة بأمان وبدون ترهيب في الاستطلاع الشعبي المنصوص عليه في الاتفاق المذكور أعلاه المؤرخ ٥ أيار/ مايو ١٩٩٩.

وطيلة الأسبوعين الأخيرين، التقى ممثلي الشخصي لتيمور الشرقية وممثلي الخاص للاستطلاع الشعبي في تيمور الشرقية مع كبار المسؤولين في حكومة إندونيسيا لمناقشة الحالة في تيمور الشرقية.

وأعادت الحكومة تأكيد عزمها على معالجة الحالة الأمنية. وأطلعتُ الحكومة أيضا على قائمة تتضمن معايير محددة ينبغي إحراز تقدم فعلي وواضح صوب بلوغها ليتسنى لي أن أقرر بدء المراحل التنفيذية لعملية الاستطلاع. وتستند هذه المعايير إلى العناصر الواردة في مذكرتي الآنفة الذكر المؤرخة ٤ أيار/ مايو ١٩٩٩، وأنا على ثقة تامة من أن السلطات الاندونيسية قادرة على اتخاذ خطوات فعلية صوب تحقيقها في مدة زمنية قصيرة.

وحدثت بعض التطورات الإيجابية في مجال السلام والمصالحة، مثل الحوار بين الأطراف في تيمور الشرقية الذي بدأ في مؤتمر داري الثاني للسلام والمصالحة الذي عقده الأسقفان بيلو وناسيمينتو والاتفاقات التي وقعتها المجموعة المؤيدة للاستقلال الذاتي والمجموعة المؤيدة للاستقلال التام تحت إشراف لجنة السلام والاستقرار في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩، ولكن هذه الأخيرة تظل ناقصة ولا يزال يتعين أن تحقــق نتائجهــا فــي الواقــع. وستقــوم السلطات الاندونيسية بزيارة رفيعة المستوى يوم الاثنين ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٩.

ويدرك أعضاء المجلس رغبتي الصادقة في الاضطلاع بالمسؤوليات المنوطة بي بكل حزم، لكي يتسنى لشعب تيمور الشرقية الإعراب عن رغباته فيما يتصل بمستقبل الإقليم. وستبذل البعثة قصاراها للتقيد بالمهلة الزمنية الضيقة المتاحة لها. بيد أنه من واجبي التروي في اتخاذ قرار بالمضي قدما في ظل الظروف السائدة في الميدان.

وبناء على ذلك، وليتسنى اتخاذ خطوات ملموسة في أعقاب زيارة السلطات الاندونيسية، أقترح الآن الشروع في التسجيل في ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٩. وسيتم تأكيد التثبت اللازم من الظروف الأمنية وفتح عملية التسجيل إذا أحرز تقدم ملموس في تحسين الحالة الأمنية في تيمور الشرقية على النحو المبين في المعايير. وقد أبلغت حكومتي اندونيسيا والبرتغال بهذا القرار، وسأبقي المجلس على علم تام بأي تطورات تحدث في المستقبل.

(توقيع) كوفي ع. عنان
